المحاضرة الثالثة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في اقتصاديات الدول، ولأهمية هذا القطاع ومساهمته الكبيرة في دفع عجلة التنمية وخلق مناصب الشغل حظي بالعديد من الاهتمامات، سنحاول في هذه المحاضرة إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها وكذلك نشير إلى أهميتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما نذكر باختصار أهم خطوات إنشائها لأنه تم شرحها بالتفصيل على مستوى المحاضرة.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لم يتم تحديد تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين جميع الدول، معظم الدول ليس لها تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات، قد نجد أن تعريفها يختلف من دولة إلى أخرى ومن مناخ اقتصادي إلى آخر كما أن تعريفها قد يختلف داخل الدولة الواحدة يرجع ذلك لاختلاف تعريف الهيئات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل تلك الدولة، لذلك سوف نتطرق فقط لتعريف المشرع الجزائري.

يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسات إنتاج سلع و/أو خدمات حيث:

- ✓ تشغل من 1 إلى 250 عامل؛
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500مليون دينار جزائري؛
- ✓ تستوفي معايير الاستقلالية.

وقد تم التفرقة بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة من خلال بعض مواد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (يتعلق الأمر بالمادة الخامسة، السادسة والسابعة)، ومع صدور القانون رقم 17-2 الصدر في 2017/01/10 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تعديل بعض المعايير الكمية كما هو موضح في الجدول.

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	مجموع الميزانية السنوية (مليون دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40	أقل من 20	لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400	أقل من 200	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 إلى 4000	من 200 إلى 1000	

ما يلاحظ من خلال التعريف انه اعتمد في المجمل على المعايير الكمية في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها (عدد العمال، رقم الأعمال والحصيلة السنوية والمعيار التنظيمي المتمثل في الاستقلالية)، وهذا نظرا لبساطتها وسهولة قياسها والحصول على إحصاءاتها.

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص نذكر منها:

- ✓ **سهولة التأسيس (النشأة):** راجع إلى انخفاض مستلزمات رأس المال عند التأسيس، ما يعد عنصر لجدب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة كافية لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، كذلك سهولة الإجراءات القانونية عند التأسيس مقارنة بالمؤسسات الكبيرة إضافة أنه لا يشترط أن صاحب المؤسسة أن يكون لديه مؤهلات علمية واسعة.
- ✓ **انخفاض تكاليفها:** بسبب أنه تعتمد على عمال ذوي كفاءة متوسطة وبأجور وتكاليف تدريب تكون منخفضة، تستخدم هذه المؤسسات تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة غير مكلفة لان مستلزمات الإنتاج محلية فعادة تكون منخفضة الثمن مقارنة بالتي تستوردها المؤسسة الكبيرة، وغالبا ما توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتجاتها للأسواق المحلية ما يوفر عليها تكاليف الإشهار والدعاية لتسويق منتوجاتها ما يجعل أسعار منتجاتها منخفضة.

- ✓ **الاستقلالية في الإدارة:** عادة معظم القرارات الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون في يد مالكها فعادة المالك هو المسير هذا يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها وبذلك يسهل عليه التحكم في المؤسسة وتحديد بدقة الأهداف المسطرة.
- ✓ **سهولة وبساطة التنظيم:** نقصد هنا الهيكل التنظيمي للمؤسسة فهو غير معقد يسمح سرعة إجراء الاتصال بين العمال، سرعة تدفق المعلومات بينهم، ففي حالة وجود أي مشكل في العمل يتم معالجته في وقت قصير بحكم الاحتكاك المباشر للمدير مع العمال وبذلك إمكانية اتخاذ القرار في الوقت المناسب.
- ✓ **المرونة العالية في التكيف والتأقلم:** في هاته المؤسسات لا توجد لوائح مقيدة تحكم عملية اتخاذ القرارات بل يرجع ذلك إلى خبرة صاحب المؤسسة، يرجع ذلك إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، بساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات (تكون يد شخص واحد) وبهذا تكون أكبر قدرة على تقبل التغيير والاستعداد لتبني سياسات جديدة فكل هذا يجعلها قادرة على الاستجابة لتغيرات السوق وتلبية رغبات المستهلكين ومتابعة أذواقهم.
- ✓ **قوة الاتصالات الشخصية:** ما يميز هذا النوع من المؤسسات أنها تربطها علاقات شخصية قوية بالمجتمع والمحيط (الزبائن، عاملين، موردين) فنظرا لقلة عدد العمال في المؤسسة فغالبا ما يتم اختيارهم على أساس اعتبارات شخصية ما يسهل عملية الاتصال ما يجعل القرارات فورية وسريعة.
- ✓ **توفير الخدمات للمؤسسات الكبيرة:** مثل السلع الوسيطة التي لا تنتجها المؤسسات الكبيرة.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في منظومة التنمية الاجتماعية والاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ففي الآونة الأخيرة سعت العديد من الدول على تشجيع ودعم إقامة هذا النوع من المؤسسات لأهميته ودوره الكبير على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي.

1.3. الأهمية المجتمعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– **توفير مناصب الشغل:** يسهم هذا النوع من المؤسسات إلى حد كبير في معالجة مشكل البطالة كون القطاع يوظف أكبر عدد ممكن من العمالة المحلية

– **تغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلي:** فهاته المؤسسات لا تتطلب تكنولوجيا عالية ولا إمكانيات مادية ومالية كبيرة ما يجعلها تلبي الطب في السوق

– **تحقيق التوازن الإقليمي داخل الدولة الواحدة:** يرجع ذلك لسهولة الانتشار الجغرافي لهذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة يسهم هذا في تحقيق النمط المتوازن للاستثمارات في جميع أقاليم الدولة ويمكن من تغيب الفروق التنموية به ذلك لقدرة هاته المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المجتمعية خاصة في المناطق التي لا تتوافر على مرافق متطورة البنية، هذا أمر بالغ الأهمية يخفف العبء على ميزانية الدولة ويسد الفراغ التنموي لعدم تمكن الدولة من التغلغل إلى تلك المناطق بهياكلها.

2.3. الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل فيما يلي:

- **ميل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى استغلال المواد الأولية المتاحة محليا:** فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستوى الاقتصاد ككل وهذا الأمر يمكن من انتشار أوسع لمثل هذه المشاريع على مستوى الدولة، تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يجعل النشاط الاقتصادي قريبا من أعداد هائلة من الأفراد ويخفف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية ويقلل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والريفية.
- **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقت الأزمات:** فعادة لا يلجأ هذا النوع من المؤسسات للتصفية وتسريح العمال إلا ناذرا، يرجع ذلك لسرعة إعادة تأهيلها بما يتكيف ومستجدات البيئة الاقتصادية والاجتماعية بها.
- **تنمية الصادرات وتدعيم الأسواق التنافسية للدول المتقدمة:** للمؤسسات دور في زيادة صادرات الدولة يعود ذلك إلى التحسين الدائم والمستمر لمنتجاتها وخدماتها لما تتميز به من جودة ونوعية عالية فكون منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تظهر فيها مهارات العمل اليدوي هذا يكسبها ميزة تنافسية خصوصا في الأسواق الخارجية.
- **قدرة القطاع على توفير فرص عمل جديدة:** وكذا الحد من البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات الاقتصادية
- **القدرة على تغطية الطلب المتزايد على الخدمات:** ينشأ هذا الطلب بسبب تحسين مستويات الدخل والمعيشة في البلدان المتقدمة مثل خدمات التركيب والإصلاح والصيانة وكذا السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بأذواق الأفراد.

3.3. الأهمية السياسية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد روافد الاستقرار الاجتماعي والسياسي لقدرته على احتواء الفئات الهشة في المجتمع والتي تشكل أحد بؤر التوتر الاجتماعي ودعمها لتصبح فئة فاعلة وذلك بمساعدتها على إقامة مشاريع صغيرة خصوصا في المناطق التي تشهد ركودا اقتصاديا ما يعني أنها نواة محركة للتنمية، ما يؤدي بدوره إلى إزالة التوتر والذي عادة ما يطبع العلاقة بين هذه الفئات والنظام السياسي. ويعد هذا النوع من المؤسسات وسيلة وأداة لكسب تأييد بعض الفئات وشراء السلم الاجتماعي لاسيما في ظل حكومات تعاني عجزا في المشروعية والقبول الشعبي لها.

4. إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشكل المؤسسات الصغيرة الناجحة نسبة معتبرة من مجمل المؤسسات المنشأة، وتبدأ هذه المؤسسات **بفكرة** مبتكرة قابلة للاختبار والتي تعتبر أولى المراحل، تليها **المرحلة التمويل** والتي تتطلب البحث عن مصادر تمويلية لتمويل، وبعد الحصول على الأموال اللازمة بعدها تأتي **مرحلة التجسيد والمرافقة** بمعنى جمع الوثائق الازمة لتسجيل المؤسسة وبعدها البدأ في العمل واختيار الموقع المناسب لمزاولة النشاط.

ملاحظة هامة: خطوات إنشاء مؤسسة هي تقريبا نفسها خطوات إنشاء المشروع المقاولاتي، لذلك سيتم شرحها بالتفصيل في خطوات إنشاء المشروع المقاولاتي لتفادي شرح العنصر مرتين.